العرب
الخميس 2019/08/08
السنة 42 العدد 11432

فيتو أميركي روسي ضد محاولات تحجيم الزعيم الدرزي وليد جنبلاط

سياسات «ثالوث الممانعة» تهدد بفتنة في لبنان

في خطوة غير متوقعة، دخلت الولايات المتحدة على خط الأزمة السياسية التي تعصف بلبنان على خلفية قضية قبرشمون، محذرة من عملية توظيف القضية لأغراض سياسية، وبدا موقف واشنطن واضحا لجهة عدم المس بالزعيم الدرزي والتوازنات القائمة.

بيروت - تتخذ أزمة قبرشمون منحى تصاعديا خطيرا، وتهدد في حال استمرارها بإشعال فتنة طائفية ومناطقية في لبنان، وهو ما دفع دولا كبرى -على غرار الولايات المتحدة- إلى التدخل والدعوة إلى نزع فتيل الأزمة بتحقيق العدالة بعيدا عن محاولات التوظيف السياسي للقضية.

وبدا واضحا من مضمون بيان السفارة الأميركية في بيروت رفض الولايات المتحدة محاولات ضرب وكسر الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الجارية حاليا عبر استغلال بعض الأطراف المدعومة من رئاسة الجمهورية لقضية قبرشمون لتحجيم الرجل ضمن حملة تصفية حسابات بدأت ضده في السنوات الأخيرة، ويرجح أن تشمل آخرين في فترات لاحقة.

وقالت السفارة الأميركية في بيان لها، الأربعاء، إن "أي محاولة لاستغلال الحدث المأساوي الذي وقع في قبرشمون في 30 يونيو الماضي بهدف تعزيز أهداف سياسية، يجب أن يتم رفضها".

وأضافت السفارة أن الولايات المتحدة عبَّرت بعبارات واضحة للسلطات اللبنانية عن توقعها أن تتعامل مع هذا الأمر بطريقة تحقق العدالة من دون تأجيج نعرات طائفية ومناطقية بخلفيات سياسية.

وتعود قضية قبرشمون إلى 30 يونيو حينما واجه موكب لوزير المهجرين صالح الغريب مجموعة من أنصار الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، كانت تحتج على زيارة مفترضة لوزير الخارجية جبران باسيل، وحدث اشتباك ناري بين الطرفين أدى إلى مقتل اثنين من مرافقي الغريب (محسوب على الحزب الديمقراطي منافس التقدمي الاشتراكي على الساحة الدرزية).

وسبقت الحادثة عملية شحن واستفزاز طائفي من قبل رئيس التيار الوطني الحر، الذي ما فتئ يصوب على مصالحة الجبل بين المسيحيين والدروز.

ولئن تم احتواء مفاعيل حادثة قبرشمون أمنيا بفضل تدخلات كل من رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري، فإن شرارتها السياسية ظلت مشتعلة، في ظل إصرار رئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان -مدعوما من التيار الوطني الحر وحزب الله- على تصوير القضية على أنها محاولة اغتيال وزير وتحويلها إلى المجلس العدلي المكلف بالنظر في قضايا أمن الدولة، فيما بدا تكرارا لسيناريو "سيدة النجاة"، وهو ما دفع رئيس الحكومة إلى الخروج عن صمته ورفض ما يحاك ضد المختارة وسانده في ذلك أيضا رئيس حزب القوات سمير جعجع الذي صرح بأن هناك استهدافا ممنهجا لجنبلاط.

وانعكس هذا التأزيم شللا على الصعيد الحكومي، حيث أنه منذ الحادثة لم ينعقد مجلس الوزراء رغم الملفات الضاغطة، سواء تلك المتعلقة بموازنة الدولة لسنة 2019 أو المتعلقة بمسألة التعيينات.

وفي تحول خطير برز في الأيام الأخيرة انتقلت الأزمة إلى صراع إرادات بين الاشتراكي ورئاسة الجمهورية، بعد أن أظهرت الأخيرة انحيازا مطلقا للطرف المقابل، لا بل إن الرئيس ميشال عون ذهب إلى حد اتهام المتورطين في القضية بأنهم كانوا يريدون اغتيال باسيل.

وظهرت معطيات تتحدث عن وجود ضغوط سياسية كبيرة تمارس على القضاة المكلفين بالنظر في الملف، لتحويل وجهته إلى المجلس العدلي عبر تثبيت تهمة محاولة الاغتيال ضد المطلوبين.

> **موسكو أرسلت رسالة واضحة إلى النظام السوري مفادها أن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط خط أحمر لا يجوز المس به**

وكشف وزير الصحة وائل أبوفاعور في مؤتمر صحافي الثلاثاء أن الوزير سليم جريصاتي (ينتمي إلى التيار الوطني الحر) وصل إلى حد تهديد القاضي كلود غانم للادعاء على موقوفي الحزب التقدمي الاشتراكي بتهمة الإرهاب، قائلا "جريصاتي اتصل بالقاضي صوان طالبا تحويل الملف للقاضي غير المناوب مارسيل باسيل"، وقال له "أريد قاضيا مطاوعا ومنفذا وأتحدث معك باسم رئيس الجمهورية فأنا وزير القصر"، ويقول له مراضيا "سأعيّنك مشرفا على الملف كجائزة ترضية"، وأضاف "القاضي جان فهد اتصل بوزير العدل ألبير سرحان ليحرضه وإجبار صوان على التخلي عن الملف لمصلحة القاضي مارسيل باسيل".

وتقول دوائر سياسية لبنانية إن ما يحصل هو محطة جديدة من مسار بدأ منذ سنوات لضرب جنبلاط، بدأ مع إقرار قانون النسبية زائد الصوت التفضيلي، والذي كان الهدف الأساس من تمريره هو إنهاء أحادية الزعامة لبعض القوى من خلال فسح المجال لمنافسين آخرين، ولئن نجح زعيم المختارة في التحدي بحصده غالبية الأصوات في المناطق ذات الغالبية الدرزية في الانتخابات البرلمانية الماضية إلا أنه جوبه بمقاومة شديدة لحصوله على الحصة الدرزية من التشكيلة الحكومية.

ويرى مراقبون أن النظام السوري لا يبدو بعيدا عن مخطط استهداف المختارة، فجنبلاط لطالما كان اللبناني الأعلى صوتا المعارض للرئيس بشار الأسد، وقد عمل على مدار سنوات على استهداف وفضح الوجود السوري، وتعطيل مصالحه في لبنان، وآخرها حينما أصدر وزير الصناعة وائل أبوفاعور قرار إغلاق معمل آل فتوش في الدارة، والذي يشاع أن لمسؤولين سوريين حصة كبيرة فيه.

واثار قرار الوزير ضجة كبيرة حينها وخلق توترا واضحا في العلاقة مع حزب الله خاصة وأن قرار منح الترخيص للمعمل كان اتخذه الوزير السابق حسين الحاج حسن، وذهب الأمين العام لحزب الله في إحدى خطاباته الأخيرة إلى حد ربط قرار الوزير أبوفاعور إلغاء الترخيص برفض آل فتوش أن يكون جنبلاط أحد المساهمين.

وتعتبر الأوساط اللبنانية أن عملية استهداف جنبلاط وكسر نفوذه لن يكتب لها النجاح لعدة اعتبارات، بينها أن قوى داخلية وازنة -مثل تيار المستقبل والقوات اللبنانية- لن تسمح بذلك لإدراكها أنها ستكون التالية في مسار استهداف القوى المناهضة لمحور "الممانعة"، والأهم أن هناك غطاء دوليا لجنبلاط لا توفره فقط الولايات المتحدة بل وحتى روسيا التي رغم اختلافها مع موقفه من سوريا تعتبره صديقا مقربا، وهي في أمس الحاجة إلى علاقات مع مختلف الأطياف اللبنانية في ظل حرصها على فرض نفوذها في المنطقة.

وفي هذا الإطار كشف موقع القوات اللبنانية الإلكتروني أن موسكو أرسلت رسالة واضحة إلى النظام السوري مفادها أن جنبلاط خط أحمر لا يجوز المس به.

ونقل الموقع عن مصدر مطلع أن الرسالة الروسية جاءت بمثابة تحذير بعدما ألمحت مرارا إلى أن التضييق على جنبلاط غير مسموح به، لكن النظام السوري لم يأخذ التلميحات الروسية على محمل الجد، ما اضطر روسيا إلى إيصال رسالة واضحة في هذا الخصوص.

ولفت المصدر إلى أن دمشق دخلت على خط قضية قبرشمون محاولة استغلالها في التضييق على جنبلاط وتحجيمه في الجبل، الأمر الذي يمهد الطريق أمام خصوم جنبلاط للتمدد في عقر داره. وشدد على أن هذا التدخل من قبل النظام السوري كان مناسبا للبعض الذي وجده فرصة لتسجيل انتصار على جنبلاط وتصفية حسابات ضيقة.

وأوضح المصدر أن روسيا كانت واضحة، وهي لا تريد الإخلال بالتوازنات الحالية داخل لبنان، خصوصا في الوضع الإقليمي الراهن، لأن أي خلل لبناني يفتح الباب على صراعات لا يستطيع أحد السيطرة عليها.

إلى من ستؤول الكلمة الفصل

الملك عبدالله لجونسون: حل الدولتين ينهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

أنقرة - استقبل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الأربعاء، العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، في غداء عمل ركز على العلاقات الثنائية وآخر المستجدات الإقليمية.

وهذا أول لقاء لجونسون مع زعيم عربي منذ توليه منصب رئاسة الوزراء الشهر الماضي.

ووفق بيان للديوان الملكي الأردني أكد الملك عبدالله خلال اللقاء على ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وبما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتطرق الجانبان إلى الأزمة السورية حيث شدد العاهل الأردني على أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة، وبما يحفظ وحدة سوريا أرضا وشعبا ويضمن عودة آمنة للاجئين.

ولا يعرف ما هي مقاربة رئيس الوزراء البريطاني للقضيتين، ويعتقد على نطاق واسع أن زيارة الملك عبدالله للندن تستهدف بالأساس جس نبض القاطن الجديد في داوننغ ستريت، بشأن استراتيجيته في الشرق الأوسط.

وبحث الجانبان أيضا عمق علاقات الشراكة بين البلدين، والحرص على توسيع آفاق التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وقالت المتحدثة باسم رئيس الوزراء البريطاني إن "الزعيمين شددا أيضا على الدور المهم للأردن في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ووجه رئيس الوزراء الشكر للملك على الدور الذي يواصل الأردن لعبه في استضافة لاجئين سوريين".

كما رحب جونسون، وفق المتحدثة باسمه، بالتقدم الذي حققه الملك عبدالله الثاني في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وحثه على مواصلتها.

وتعد بريطانيا أحد أبرز الداعمين للأردن وسبق أن احتضنت مؤتمرا لدعم اقتصاده، الذي يواجه أزمة، عمقتها الأوضاع الإقليمية المحيطة.

اتفاق تركي أميركي «غامض» لإقامة منطقة آمنة شمال سوريا

الجولة الجديدة من المفاوضات التركية الأميركية انتهت أخيرا باتفاق على إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري، ويرى متابعون أنه لا يمكن تقييم الاتفاق الذي لا يزال غامضا بيد أن الثابت أنه جنب المنطقة حربا قاسية.

أنقرة - أعلنت وزارة الخارجية التركية، الأربعاء، أن أنقرة توصلت إلى اتفاق مع واشنطن يقضي بإنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري، دون أن توضح عمق هذه المنطقة، وهي إحدى أبرز النقاط الخلافية بينهما.

ويأتي الإعلان بعد 3 أيام من محادثات تركية أميركية في العاصمة أنقرة، هدفها التوصل إلى تسوية تبدّد هواجس أنقرة وتمنع نشوب حرب في المنطقة.

وذكر بيان وزارة الخارجية التركية أن الجانبين اتفقا على "تطبيق أولى الإجراءات الهادفة إلى تبديد المخاوف التركية دون تأخير"، مضيفا "في هذا الإطار سيتم بسرعة إنشاء مركز عمليات مشترك في تركيا للتنسيق وإدارة منطقة آمنة بالاشتراك مع الولايات المتحدة".

ومن جانبها، قالت السفارة الأميركية في تركيا إنه "تم الاتفاق مع أنقرة على إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا"، مضيفة "جرى الاتفاق على اتخاذ إجراءات سريعة استجابة لمطالب تركيا الأمنية".

وبيّنت السفارة أن المنطقة الآمنة "يجب أن تصبح ممرا آمنا في إطار الجهود المبذولة لإعادة المهجرين السوريين إلى بلادهم".

وذكر المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري في وقت سابق أن "المشروع الجديد بشأن المنطقة الآمنة يتضمن أن تدير هذه المنطقة قوات أميركية وتركية مشتركة".

وأضاف "الموقف التركي متشدد للغاية، لكننا سنواصل مباحثاتنا على مختلف الأصعدة، ومنها المحادثات في الجانب العسكري". وتابع "هناك بعض الاختلاف في وجهات النظر بين أنقرة وواشنطن، لكننا لا نركز عليها كثيرا، بل نريد التعامل مع كيفية عمل أميركا والأتراك في هذه المنطقة".

وكان وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، أعلن أن المحادثات مع الولايات المتحدة بهدف تفادي تدخل عسكري تركي في شمال سوريا تجري بشكل "إيجابي".

وقال أكار "شركاؤنا اقتربوا أكثر من موقفنا. الاجتماعات كانت إيجابية وبناءة". وتطالب تركيا بمنطقة آمنة عمقها 32 كلم، على طول الشريط الحدودي، وأن تتولى بمفردها عملية إدارتها.

بالمقابل اقترحت واشنطن منطقة آمنة، هي عبارة عن شريط منزوع السلاح لمسافة خمسة كيلومترات، تعززها منطقة إضافية خالية من الأسلحة الثقيلة لمسافة تسعة كيلومترات، مما يجعل الامتداد الكامل للمنطقة داخل سوريا أقل من نصف المساحة التي تريدها تركيا.

جيمس جيفري

قوات أميركية وتركية مشتركة ستدير المنطقة الآمنة

وفيما يبدو أن الجانبين اتفقا على أن يتوليا إدارة المنطقة المزمعة، فإن حدود تلك المنطقة لا تزال غير معروفة، كما لا يزال غير معروف ما إذا كانت واشنطن رضخت للشرط التركي بشأن عمقها، حيث أنه في هذه الحالة من غير المرجح أن يقبل الأكراد بمثل هذا الوضع لأن ذلك سيعني انهيار كل آمالهم في وضع خاص في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد جدد تهديده، الثلاثاء، بإطلاق عملية "للقضاء" على التهديد الذي تمثله وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من الولايات المتحدة، في الشمال السوري. لكن واشنطن حذرت من أن أي خطوة تركية كهذه ستكون "غير مقبولة".

وقال وزير الدفاع الأميركي مارك أسبر من طوكيو، حيث يقوم بجولة آسيوية، إنه سيكون "من غير المقبول" أن تشن تركيا هجوما على المقاتلين الأكراد.

وأضاف "نعتبر أن أي تحرك أحادي من جانبهم غير مقبول"، مبيّنا أن "ما نحاول فعله هو التوصل معهم إلى تسوية تبدد قلقهم". وتابع "ما نحاول القيام به هو منع عمليات توغل أحادية الجانب".

ومع توسّع دور الأكراد في سوريا وإنشائهم إدارة ذاتية في شمال وشمال شرق سوريا، زادت خشية تركيا أن يقيموا حكما ذاتيا قرب حدودها يزيد النزعة الانفصالية لدى الأكراد في الداخل.

ولمواجهة توسّع الأكراد، شنّت أنقرة منذ 2016 عمليتين عسكريتين في سوريا، سيطرت خلالهما على مدن حدودية عدة. وتمكنت في العام 2018 من السيطرة مع فصائل سورية موالية لها على منطقة عفرين، ثالث أقاليم الإدارة الذاتية الكردية، بعد أشهر من المعارك.

ومنذ ذلك الحين، لم تهدأ تهديدات أنقرة بشنّ هجوم جديد على مناطق الأكراد، التي يُطلق عليها تسمية منطقة شرق الفرات.

ويرى محللون أن الهاجس من الأكراد ليس فقط المحرك للدوافع التركية بل المسألة تتجاوز ذلك لجهة الرغبة التركية في احتلال كامل الشريط الحدودي، وفرض موالين لها كما حصل في عفرين وجرابلس وغيرهما، وهي بذلك تضمن موطئ قدم ثابتا لها في سوريا، وتفرض نفسها رقما صعبا عند الحديث عن أي تسوية.

ويشير المحللون إلى أن النظام التركي المأزوم يبحث عن انتصار يراه في شمال سوريا، في محاولة للتغطية على نكساته في الداخل.

وتدرك الولايات المتحدة هذا الواقع، وهو ما يفسر حرصها على منحه هذا الانتصار لكن مع الأخذ بالاعتبار وضع الحليف الكردي، الذي ينتظر على ما يبدو تفاصيل عن الاتفاق ليبني على الشيء مقتضاه.